

منح الجليل شرح على مختصر سيد خليل

من الثانية على أن الظهر دخلت على العصر في أول الثانية ويمتد ضروري العصر من أول الاصفرار وينتهي للغروب في الظهرين فيه تغليب الظهر على العصر فلا تختص العصر بقدرها قبل الغروب وهذه رواية عيسى وأصبع عن ابن القاسم ورواية يحيى عنه اختصاصها بأربع قبله وهو المعتمد فإن صليت الظهر فيه فقضاء وإن طرأ عذر مسقط فيه لم يسقطها فتقضى بعد زواله ويمكن حمل المتن عليه بأن يقال قوله للغروب أي حقيقة بالنسبة للعصر أو حكماً بأن يبقى له ما يسع العصر بالنسبة للظهر ومثل هذا يقال في قوله ولل فجر في العشاءين أفاده العدوي وقال البناني المشهور رواية عيسى وأصبع عدم الاختصاص كظاهر المصنف و يمتد ضروري المغرب من فراغ ما يسعها وشروطها وضروري العشاء من أول الثلث الثاني وينتهي للفجر الصادق في العشاءين فيه تغليب العشاء على المغرب وتدر ك بضم المثناة الفوقية وفتح الراء فيه أي الضروري الظاهر معنى أنها صلة ركعة ونائب فاعل تدر ك الصبح أي يدرك أداؤها ووجوبها إذا زال العذر المسقط آخر الضروري وصلة تدر ك بر كة تامة بسجديها مشتملة على قراءة فاتحة قراءة متوسطة على طمأنينة واعتدال في رفع من ركوع وسجود ويجب ترك السنن كقراءة سورة وزيادة طمأنينته محافظة على إدراك الوقت وخص الصبح بالذكر وغيرها كذلك لنصها على غيرها بعد بقوله والظهران والعشاءان بفضل ركعة عن الأولى فهذا صريح في أن العصر والعشاء كل منهما تدر ك بر كة ويقاس عليهما المغرب والظهر إذ لا فرق والاختيار يدرك بر كة أيضا على المعتمد بالأول لوقوع بقية الصلاة في وقتها الضروري لا تدر ك الصبح ولا غيرها ب أقل من ركعة في الضروري خلافا لأشهب في قوله بإدراكها بالركوع وحده وللمبالغة في الرد عليه صرح بقوله لا أقل وإن حصل أصل